



+20 12 111 44 560

info@elhak.org

Building No. 31, 26th of July Street,
Downtown, Cairo , Egypt

2026

عام المساواة الإفريقية
قراءة تحليلية في استحقاقات الدول أمام آليات الأمم
المتحدة لحقوق الإنسان

خريطة استحقاقات الدول الأفريقية أمام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٦
الاستعراض الدوري الشامل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان

2026 عام المساءلة الإفريقية

قراءة تحليلية في استحقاقات الدول أمام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

خريطة استحقاقات الدول الأفريقية أمام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٦
الاستعراض الدوري الشامل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان

مقدمة تنفيذية:

عام من المساءلة والمراجعة في خضم التحولات الجيوسياسية يمثل عام ٢٠٢٦ منعطفاً محورياً وبالغ الأهمية في مسار القانون الدولي لحقوق الإنسان بالنسبة للقارة الأفريقية. ففي سياق إقليمي وعالمي شديد التقلب، يتسم بتحولات جيوسياسية متسارعة وتحديات "أزمة السيولة" التي تعصف بمنظومة الأمم المتحدة، تخضع مجموعة واسعة ومؤثرة من الدول الأفريقية لتقييمات صارمة وشاملة أمام اثنتين من أهم آليات الحماية التابعة للأمم المتحدة: الاستعراض الدوري الشامل (UPR) في دورته الرابعة، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR) المنشأة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

يكتسب هذا العام أهمية استثنائية ليس فقط بسبب كثافة الجدول الزمني، بل أيضاً بسبب نوعية الدول الخاضعة للمراجعة. نحن أمام مشهد يضم دولاً تشهد نزاعات مسلحة مفتوحة (مثل السودان والصومال)، ودولاً تمر بمراحل انتقالية حساسة في منطقة الساحل (مثل النيجر وتشاد وموريتانيا)، ودولاً تسعى لترسيخ نماذجها التنموية والسياسية (مثل رواندا وناميبيا وتزانيا).

يهدف هذا التقرير، الذي يغطي تعقيدات هذه العمليات، ليس فقط إلى سرد التواريخ، بل لتقديم تحليل متعمق واستشرافي للسياقات السياسية والحقوقية التي ستتم معالجتها خلال هذه الجلسات، مستنداً إلى أحدث البيانات والوثائق الصادرة عن مكتب

المفوض السامي لحقوق الإنسان والمجتمع المدني الدولي. يقدم القسم الأول من التقرير نظرة شاملة على الاستعراض الدوري الشامل (UPR) عبر دوراته الثلاث (٥١، ٥٢، و٥٣) في عام ٢٠٢٦، مع تحليل حالات الدول الأفريقية الاثني عشرة المدرجة على جدول الأعمال. وفي القسم الثاني، ينتقل التحليل إلى أروقة "قصر ويلسون" في جنيف لفحص عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR)، مع التمييز الدقيق بين جلسات "نظر التقارير" العلنية التي تتضمن استجاباً مباشراً للوفود الحكومية، ولسات "اعتماد قوائم المسائل (LOIPR)" التي تضع الأسس لمراحل الرصد اللاحقة. كما يسلط القسم الضوء على الإجراءات المبسطة التي بدأت اللجنة في اعتمادها لمعالجة تراكم التقارير.

الجزء الأول: الاستعراض الدوري الشامل - (UPR) الدورة الرابعة (2026)
الاستعراض الدوري الشامل (UPR) هو الآلية الفريدة التي تخضع بموجبها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة لمراجعة شاملة لسجلات حقوق الإنسان الخاصة بها كل 4,5 سنوات. بدأت الدورة الرابعة في نوفمبر 2022 ومن المقرر أن تستمر حتى عام 2027. وفي عام 2026، ستعقد الفرق العاملة التابعة لمجلس حقوق الإنسان ثلاث جلسات رئيسية (51، 52، و53)، والتي ستشهد كثافة عالية في مراجعة سجلات حقوق الإنسان الأفريقية. سيتم فحص سجلات 12 دولة أفريقية تغطي مختلف المناطق الجغرافية للقارة، من الساحل إلى القرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات العظمى، والجنوب الأفريقي.

1،1 الجلسة الحادية والخمسون (يناير 2026):

افتتاح العام وتحديات الساحل والبيديرات

ستعقد الجلسة الحادية والخمسون للفرق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في الفترة ما بين 19 يناير و30 يناير 2026، في مقر الأمم المتحدة بجنيف. تكتسب هذه الجلسة أهمية خاصة لكونها تستهل الجدول الزمني لعام 2026 وتضم دولاً ذات سياقات قانونية شديدة التنوع، مما يفرض تحديات مختلفة على الترويكا (مجموعات الدول الثلاث) التي تيسر عملية الاستعراض.

الدول الأفريقية الخاضعة للاستعراض في الجلسة 51: تضم القائمة النهائية للدول الأفريقية المقررة مراجعتها في هذه الجلسة: موريتانيا، ورواندا، وساو تومي وبرينسيبي.

أولاً: موريتانيا تتصدر موريتانيا المشهد الأفريقي في هذه الجلسة، حيث يأتي عرضها في توقيت حساس يتزامن مع الجهود المستمرة للبلاد لمعالجة إرث الرق ومخلفاته، وتعزيز سيادة القانون.

١. السياق القانوني والسياسي :

أ. ستكون قضية "إرث الرق" والعبودية المعاصرة محوراً مركزياً للنقاش، كما كان الحال في الدورات السابقة. ومع ذلك، من المتوقع أن يركز استعراض عام ٢٠٢٦ بشكل أعمق على "فعالية التنفيذ" بدلاً من مجرد سن القوانين. سيقوم المجتمع الدولي بمساعدة نواكشوط حول تنفيذ قانون مكافحة الرق لعام ٢٠١٥، وإنشاء المحاكم المتخصصة في قضايا الرق، والبرامج الاقتصادية التي تستهدف الفئات المستضعفة (الحراطين)

ب. حرية التعبير والديز المدني: في ظل القانون المثير للجدل المتعلق بحماية الرموز الوطنية، من المتوقع أن تواجه موريتانيا أسئلة حول المساحة المتاحة لعمل الصحفيين والمدونين، ومدى موافقة التشريعات الوطنية مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

ت. حقوق المرأة والطفل: ستبرز قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال، لا سيما في ضوء النقاشات الداخلية حول مجلة الأحوال الشخصية وقانون "الكرامة"

ث. عقوبة الإعدام: ستواجه موريتانيا العديد من الأسئلة المتعلقة بجهودها لإلغاء عقوبة الإعدام، حيث يغيب "الحق في الحياة" عن الدستور الموريتاني وتوجد أكثر من أربعين مادة تنص على تطبيق عقوبة الإعدام.

٢. الأهمية الاستراتيجية للاستعراض

يُنظر إلى هذا الاستعراض كفرصة للحكومة الموريتانية لتقديم "خارطة طريق" جديدة لفترة ما بعد انتخابات ٢٠٢٤، ولإعادة تأكيد التزامها بالمسار الحقوقي كجزء من استراتيجيتها الأمنية والتنمية في منطقة الساحل المضطربة.

ثانياً: رواندا يمثل استعراض رواندا دراسة حالة معقدة للتناقض بين التقدم التنموي والاقتصادي المذهل من جهة، والانتقادات المستمرة لسجل الحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى.

ا. السياق القانوني والسياسي

أ. الحقوق المدنية والسياسية: ركز الاستعراض على قضايا حرية الصحافة، والاختفاء القسري، وحرية المعارضة السياسية. تم تسليط الضوء على بيئة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان ومدى قدرتهم على العمل دون خوف من الانتقام.

ب. المصالحة والعدالة: تم تقييم التقدم المحرز في ملفات المصالحة الوطنية عقب الإبادة الجماعية، ولكن من منظور جديد يركز على "حرية الذاكرة" والحق في التعبير عن روايات تاريخية مختلفة

ت. حقوق المرأة والطفل: طُرحت أسئلة تتعلق بجهود رواندا لتعزيز حقوق المرأة وتحسين المعدلات المرتفعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز، بالإضافة إلى الخطوات المتخذة لمكافحة زواج الأطفال والاتجار بالأطفال وضمان رفاه الطفل وسلامته

ث. الدور الإقليمي: قدمت المنظمات غير الحكومية معلومات تتعلق بدور رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعمها لجماعة "إم ٢٣ (M23) المسلحة، وتأثير ذلك على حقوق الإنسان في المنطقة.

٢. التوصيات

تلقت رواندا توصيات بفتح المجال السياسي، وتعديل قوانين الإعلام، وضمان استقلال القضاء وحمايته، والانضمام إلى نظام روما الأساسي

للمحكمة الجنائية الدولية، وتعزيز الجهود لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين والعنف المستمر القائم على النوع الاجتماعي.

ثالثاً: ساو تومي وبرينسيبي

باعتبارها دولة جزرية صغيرة، يختلف سياق استعراض ساو تومي وبرينسيبي بشكل جذري عن جيرانها في القارة، حيث يطغى الطابع التنموي والاقتصادي على النقاش الحقوقي.

أ. السياق القانوني والسياسي

أ. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

ركز الاستعراض على تحديات الفقر، والحق في الصحة والتعليم، وتأثير تغير المناخ على هذه الدولة الجزرية. كما ركزت الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية على الحاجة إلى تعزيز حرية الصحافة وضمان قدرة الصحفيين على العمل دون خوف من الانتقام

ب. إصلاح قطاع العدالة

هناك حاجة لتحديث النظام القضائي وتعزيز استقلال القضاء، فضلاً عن تحسين ظروف السجون، وهي قضايا أثرت مراراً في الاستعراضات السابقة. كما كان هناك نقاش واسع حول الفساد

ت. حقوق المرأة: كان العنف المنزلي والمشاركة السياسية للمرأة من النقاط الرئيسية للنقاش.

١,٢ الجلسة الثانية والخمسون (مايو ٢٠٢٦): جلسة الثقل الأفريقي

سُتَعقد الجلسة الثانية والخمسون في الفترة ما بين ٤ مايو و١٥ مايو ٢٠٢٦. يمكن وصف هذه الجلسة بـ "جلسة الثقل الأفريقي" في عام ٢٠٢٦، ليس فقط لعدد الدول (٦ دول)، بل لثقل القضايا المطروحة، والتي تشمل الإرهاب، والقرصنة، وبناء الدولة، والنزاعات المسلحة، وتغير المناخ.

الدول الأفريقية الخاضعة للاستعراض في الجلسة ٥٢ :
تضم القائمة: ناميبيا، النيجر، موزمبيق، الصومال، سيشيل، وسيراليون.
أولاً: النيجر يعتبر استعراض النيجر حساساً للغاية نظراً للتغيرات السياسية الجذرية التي
شهدتها البلاد والمنطقة مؤخراً .

التحليل الاستراتيجي

أ. سيختبر هذا الاستعراض قدرة آليات الأمم المتحدة على التعامل مع
"السلطات الانتقالية" أو الحكومات العسكرية في منطقة الساحل.
ب. القضايا الرئيسية :الحقوق السياسية والعودة إلى النظام
الدستوري، وحرية التجمع، ومكافحة الإرهاب وتأثيرها على حقوق
المدنيين، وحماية اللاجئين والمهاجرين (نظراً لمكانة النيجر كطريق
عبور رئيسي).

ثانياً: موزمبيق ستكون الأزمة في مقاطعة "كابو ديلغادو" هي القضية الحاضرة بقوة
خلال استعراض موزمبيق
التحليل الاستراتيجي :

أ. النزاع في الشمال :سيكون هناك تركيز قوي على الانتهاكات المرتكبة في
سياق مكافحة التمرد في شمال البلاد، وحماية النازحين داخلياً، وضمان
وصول المساعدات الإنسانية>
ب. إدارة الموارد الطبيعية :مع اكتشافات الغاز الضخمة، سٌطرح قضايا
"حقوق المجتمع المحلي" والتأثير البيئي والاجتماعي للمشاريع
الاستخراجية الكبرى.

ثالثاً: الصومال يمثل استعراض الصومال تحدياً خاصاً لآلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث يقيم دولة لا تزال في طور بناء مؤسساتها الأساسية وسط نزاع مستمر التحليل الاستراتيجي.

أ. بناء الدولة وحقوق الإنسان: سيكون التركيز على إعادة بناء نظام العدالة، وإصلاح الشرطة، وحماية الصحفيين في واحدة من أخطر البيئات الإعلامية في العالم

ب. حقوق الفئات المستضعفة: سيكون تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وحقوق النازحين داخلياً مواضيع رئيسية. ستحث الدول الأعضاء الصومال على تسريع تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

رابعاً: ناميبيا، سيشيل، سيراليون

تمثل هذه الدول الوجه الآخر للعملة في هذه الجلسة:

- ناميبيا: سيركز استعراضها على قضايا العدالة الاقتصادية والحد من الفقر، وتوزيع الأراضي، وحقوق الشعوب الأصلية (السان)، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- سيشيل: ستكون دبلوماسية المناخ هي الموضوع الرئيسي، حيث تربط سيشيل حقوق الإنسان بتغير المناخ وحماية المحيطات، فضلاً عن مكافحة المخدرات وتأثيرها على الصحة العامة.
- سيراليون: مراجعة التقدم المحرز في إلغاء عقوبة الإعدام (خطوة تاريخية)، وتعزيز حقوق المرأة، ومكافحة الفساد، مع التركيز على تنفيذ التوصيات العالقة للجنة الحقيقة والمصالحة.

الموعد النهائي للتقرير: تجدر الإشارة إلى أن الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية لهذه الجلسة هو ٢٦ يناير ٢٠٢٦، مما يعني أن الأشهر الأولى من العام ستشهد نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً في العواصم المعنية لمراجعة هذه الوثائق.

١,٣ الجلسة الثالثة والخمسون (نوفمبر ٢٠٢٦):

استعراض الأزمات والتحولت من المقرر عقد هذه الجلسة في الفترة من ٢ نوفمبر إلى ١٣ نوفمبر ٢٠٢٦. وستتضمن مراجعة لدول رئيسية في شرق وجنوب أفريقيا، وأبرزها السودان.

الدول الأفريقية الخاضعة للاستعراض في الجلسة ٥٣: وفقاً للجدول الزمني المعتمد: السودان، إيسواتيني، تزانيا. أولاً: السودان

يعد استعراض السودان الحدث الأبرز والأكثر تعقيداً وإثارة للجدل في أجنحة الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٢٦ بأكمله. سياق الأزمة والانهيار:

١. يأتي الاستعراض في وقت تشهد فيه البلاد نزاعاً مسلحاً مدمراً (منذ أبريل ٢٠٢٣). سيكون السؤال الإجرائي الأول: من سيمثل السودان؟ وكيف سيتم إعداد التقرير الوطني في ظل انهيار المؤسسات في الخرطوم؟

٢. محاور الاستعراض المتوقعة

أ. الانتهاكات الجسيمة: سيتحول الاستعراض فعلياً إلى جلسة مساءلة بشأن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي (خاصة في دارفور)، والعنف الجنسي المنهجي

ب. القانون الدولي الإنساني: ستكون عرقلة المساعدات، واستهداف المستشفيات، والمجاعة قضايا مركزية، تتجاوز النطاق التقليدي لحقوق الإنسان لتمس جوهر القانون الإنساني

ت. دور الآليات الدولية: سيعتمد الاستعراض بشكل كبير على تجميع الأمم المتحدة للمعلومات (UN Compilation) وتقارير بعثة تقصي الحقائق (FFM)، نظراً لصعوبة المراقبة الميدانية المستقلة.

ثانياً: إسواتيني

تواجه الملكية المطلقة الوحيدة في أفريقيا استعراضاً صعباً وسط توترات سياسية مستمرة .

التحليل الاستراتيجي

أ. الديمقراطية والحوكمة :ستركز التوصيات على رفع الحظر عن الأحزاب السياسية، وإصلاح النظام الانتخابي، وضمان حرية التجمع السلمي، والتحقق في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين في السنوات السابقة
ب. حقوق المرأة :ستتم مناقشة الوضع القانوني للمرأة بموجب القانون العرفي والمدني.

ثالثاً: تنزانيا

التحليل الاستراتيجي

أ. الحيز المدني :بعد سنوات من القيود، سيتم تقييم الخطوات التي اتخذتها القيادة الجديدة لفتح المجالين السياسي والإعلامي .
ب. حقوق السكان الأصليين :ستكون قضية حقوق شعب "الماساي" في الأراضي في منطقة "نغورونغورو" والحفاظ على المحميات الطبيعية مقابل حقوق الشعوب الأصلية قضية دولية ساخنة ومثيرة للجدل خلال هذا الاستعراض.

الجزء الثاني

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان - (CCPR) أجندة ٢٠٢٦
تختلف آلية عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR) عن الاستعراض الدوري
الشامل (UPR). فهي لجنة من الخبراء المستقلين - وليس الدول - تقوم بفحص مدى
الالتزام القانوني للدول بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
وتعتمد اللجنة حالياً على "دورة الاستعراض المتوقعة" التي تمتد لـ ٨ سنوات لضمان
الانتظام.

في عام ٢٠٢٦، ستعقد اللجنة ثلاث جلسات رئيسية (١٤٥، ١٤٦، ١٤٧). وخلال هذه الجلسات،
ستنظر اللجنة في تقارير بعض الدول الأفريقية وتعتمد قوائم المسائل السابقة لتقديم
التقارير (LOIPR) لدول أخرى. من المهم التمييز هنا بين نظر التقرير، وهو الحدث الرئيسي
الذي يتضمن حواراً تفاعلياً وتوصيات فورية، وبين اعتماد قائمة المسائل (LOIPR) ،
وهو الإجراء التحضيري الذي يسبق الفحص بعام أو عامين.

٢،١ الجلسة ١٤٥ (مارس ٢٠٢٦):

تشاد تحت المجهر. التواريخ: من ٢ مارس إلى ١٩ مارس ٢٠٢٦
المكان: قصر ويلسون / قصر الأمم. تتميز هذه الجلسة بأنشطة مكثفة تشمل دولاً
أفريقية. ستكون تشاد الدولة الأفريقية الوحيدة التي سيخضع تقريرها لفحص كامل
وفوري خلال هذه الجلسة، بينما سيتم التحضير لدول أخرى.

أولاً: فحص التقرير القطري

تشاد خضوع تشاد لفحص تقريرها خلال هذه الجلسة.

الأهمية الاستراتيجية :

تأتي مراجعة تشاد أمام لجنة الخبراء في وقت حساس للغاية للمرحلة الانتقالية. سيمثل
هذا فرصة نادرة لخبراء الأمم المتحدة لاستجواب الحكومة التشادية مباشرة حول

تفاصيل قانونية دقيقة.

القضايا المتوقعة على الطاولة

- أ. الحريات الأساسية: الحق في التجمع السلمي وقمع الاحتجاجات (أحداث أكتوبر ٢٠٢٢ وما تلاها)، وحرية تكوين الجمعيات .
- ب. العدالة الانتقالية: المحاكم المتعلقة بالأحداث السياسية وظروف الاحتجاز في السجون، واستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية والجيش .
- ج. مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان: التدابير المتخذة في حوض بحيرة تشاد ومدى امتثال تشاد للعهد الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالاحتجاز التعسفي وضمانات المحاكمة العادلة.

ثانياً: اعتماد قوائم المسائل السابقة لتقديم التقارير (LOIPR)

في هذه المرحلة، لا تتم دعوة أي وفد حكومي. بدلاً من ذلك، تجتمع اللجنة في جلسات مغلقة لصياغة واعتماد قائمة أسئلة (LOIPR) لإرسالها إلى الدولة. ويُعتبر رد الدولة اللاحق على قائمة الأسئلة هذه بمثابة تقريرها الدوري. ويُعرف هذا بـ "إجراء تقديم التقارير المبسط"، الذي يسعى لتخفيف عبء إعداد التقارير على الدول. قائمة الدول الأفريقية المقررة لهذا الإجراء في الجلسة ١٤٥:

١- جمهورية الكونغو الديمقراطية:

. ستعتمد اللجنة قائمة أسئلة تتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ستركز بلا شك على العنف في الشرق، والانتخابات، وحرية الصحافة.

٢- السنغال:

اعتماد قائمة المسائل، والتي ستغطي قضايا ما بعد الانتخابات، والحريات الفردية، وحقوق المرأة والطفل.

ثالثاً: إجراء المتابعة:

- بوتسوانا :ستنظر اللجنة في تقرير المتابعة الخاص ببوتسوانا لتقييم مدى تنفيذها للتوصيات ذات الأولوية الصادرة سابقاً والتي صنفها اللجنة على أنها عاجلة.

٢٢،٢ الجلسة ١٤٦ (يونيو/يوليو ٢٠٢٦) والجلسة ١٤٧ (أكتوبر/نوفمبر ٢٠٢٦) تشير البيانات المستمدة من الجدول الزمني الرئيسي إلى أن النصف الثاني من عام ٢٠٢٦ سيشهد نشاطاً تحضيرياً مكثفاً (LOIPR) لعدد من الدول الأفريقية، مما يمهد الطريق لمراجعتها في السنوات التالية.(2027-2028) التواريخ:

- الجلسة ١٤٦: ٢٢ يونيو - ١٧ يوليو ٢٠٢٦.
- الجلسة ١٤٧: أكتوبر/نوفمبر ٢٠٢٦.

الجدول الزمني لاعتماد قوائم المسائل (LOIPR) وفقاً للمواعيد النهائية المحددة في الوثائق، هناك تواريخ حاسمة لاعتماد قوائم المسائل للدول التالية:

- إسواتيني :الموعد النهائي لقائمة المسائل (LOIPR) هو ٢ فبراير ٢٠٢٦. وهذا يعني أن اللجنة ستناقش ملف إسواتيني (تحضيرياً) للجلسة ١٤٦ أو ١٤٧ بالتزامن مع استعراض الدولة في الاستعراض الدوري الشامل (UPR) في نوفمبر.
- غامبيا :الموعد النهائي لقائمة المسائل (LOIPR) هو ٣١ أكتوبر ٢٠٢٦. وسيركز على مسائل العدالة الانتقالية، ولجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات.
- غينيا :الموعد النهائي هو سبتمبر ٢٠٢٦ مع التركيز على المحاكم المتعلقة بمجازر عام ٢٠٠٩، والوضع السياسي الانتقالي.
- ليبيريا :الموعد النهائي هو ٣١ أكتوبر ٢٠٢٦، وستكون قضايا الإفلات من العقاب



+20 12 111 44 560



info@elhak.org



Building No. 31, 26th of July Street,
Downtown, Cairo , Egypt

عن جرائم الحرب الماضية قضية رئيسية.

• السودان:

ملاحظة رئيسية: الموعد النهائي لقائمة الأسئلة الخاصة بالسودان هو ٣١ أكتوبر ٢٠٢٦. وهذا يخلق وضعاً فريداً لضغط مزدوج حيث سيكتمل إعداد أسئلة لجنة حقوق الإنسان في نفس الشهر الذي ستخضع فيه الدولة للاستعراض الدوري الشامل.

الجزء الثالث: تحليل الاتجاهات الاستراتيجية والتحديات الهيكلية. تحليل شامل للبيانات حول عدد من الاتجاهات والتحديات التي ستشكل المشهد الحقوقي الأفريقي داخل محافل الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٦.

٣,١ ظاهرة عبء المراجعة المزدوج تواجه بعض الدول تحدياً لوجستياً وسياسياً يتمثل في أن الموعد النهائي لآليات مختلفة يقع في نفس العام.

- السودان وإسواتيني: تواجه كلا الدولتين استعراضاً دورياً شاملاً (ذا طابع سياسي) في نوفمبر، واعتماد قوائم مسائل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (قانوني-تقني) في النصف الثاني من هذا العام. يضع هذا ضغطاً هائلاً على البعثات الدبلوماسية لهذه الدول، ولكنه في الوقت نفسه يوفر في المقابل فرصة للمجتمع المدني لتوحيد جهود المناصرة وتقديم تقارير ظل متكاملة تغذي الآليتين معاً.

٣,٢ أزمة السيولة في الأمم المتحدة لا يمكن قراءة أجندة ٢٠٢٦ بمعزل عن الأزمة المالية الحادة التي تواجهها الأمم المتحدة. وقد أشارت عدة تقارير إلى تأثير هذه الأزمة على عمل هيئات المعاهدات.

- التأثير المباشر: قد يؤدي نقص التمويل إلى تقصير أوقات الاجتماعات، أو إلغاء الترجمة الفورية لبعض اللغات، أو تحويل بعض الحوارات التفاعلية إلى صيغ هجينة (عن بُعد). وفي حالة الدول الأفريقية، تعتبر المشاركة الشخصية في جنيف ودعم الترجمة التقنية أمراً حيوياً لضمان مراجعة عادلة. أي تقليص في هذه الخدمات قد يؤدي إلى آثار سلبية على جودة الحوار التفاعلي مع دول مثل تشاد والنيجر.

٣,٣ التحول إلى إجراء تقديم التقارير المبسط:

- يظهر جدول ٢٠٢٦ اعتماد مجلس حقوق الإنسان المتزايد على قوائم المسائل السابقة لتقديم التقارير (LOIPR) مع الدول الأفريقية (الكونغو، السنغال، غامبيا،

غينيا). يعكس هذا التحول استراتيجية اللجنة لكسر حلقة عدم تقديم التقارير. فبدلاً من انتظار الدول لسنوات لكتابة تقرير، تأخذ اللجنة زمام المبادرة لطرح الأسئلة. وهذا يعني أن عام ٢٠٢٦ سيكون عام صياغة الأسئلة للجنة فيما يتعلق بأفريقيا، مما يمهّد الطريق لموجة من المراجعات الموضوعية في عامي ٢٠٢٧ و٢٠٢٨.

3.4 التكامل مع الآليات الإقليمية

بينما تنشغل جنيف بهذه المراجعات، لا ينبغي إغفال التكامل مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) إن الضغط الذي سيتولد عن مراجعة السودان والصومال في الأمم المتحدة عام ٢٠٢٦ سيتردد صدها بالتأكيد في بانجول (مقر اللجنة الأفريقية)، مما سيتطلب تعاوناً أكبر بين التوصيات الأممية والأفريقية لمنع التناقضات وتعزيز التنفيذ.

خاتمة وجداول البيانات المرجعية يقدم عام ٢٠٢٦ بانوراما شاملة لحالة حقوق الإنسان في أفريقيا. من نواكشوط إلى مقديشو، ومن الخرطوم إلى مابوتو، ستكون الحكومات الأفريقية مطالبة بتقديم إجابات واضحة بشأن التزاماتها الدولية.

جدول ١: الدول الإفريقية في الاستعراض الدوري الشامل (UPR 2026)

الدولة الأفريقية	الجلسة	الوقت	مجالات التركيز المتوقعة
موريتانيا	٥١	يناير ٢٠٢٦	العبودية، الفقر، الحقوق الاقتصادية
رواندا	٥١	يناير ٢٠٢٦	الحريات السياسية، المصالحة، الإعلام
ساو تومي وبرينسيبي	٥١	يناير ٢٠٢٦	التنمية، حقوق المرأة، المحكمة
النيجر	٥٢	مايو ٢٠٢٦	الانتقال السياسي، الإرهاب، الهجرة
ناميبيا	٥٢	مايو ٢٠٢٦	الأراضي، العدالة الاجتماعية، الموارد

الدولة الأفريقية	الجلسة	الوقت	مجالات التركيز المتوقعة
موزمبيق	٥٢	مايو ٢٠٢٦	نزاع كابو ديلغادو، الغاز، النزوح
الصومال	٥٢	مايو ٢٠٢٦	بناء الدولة، الأمن، حقوق الطفل
سيشيل	٥٢	مايو ٢٠٢٦	تغير المناخ، الاقتصاد الأزرق، المخدرات
سيراليون	٥٢	مايو ٢٠٢٦	إلغاء عقوبة الإعدام، العدالة الانتقالية
إسواتيني	٥٣	نوفمبر ٢٠٢٦	الديمقراطية، الملكية، حرية التجمع
تنزانيا	٥٣	نوفمبر ٢٠٢٦	الحيز المدني، حقوق الشعوب الأصلية (الماساي)
السودان	٥٤	يناير-فبراير ٢٠٢٧	النزاع المسلح، القانون الإنساني، الإفلات من العقاب

جدول ٢: الدول الإفريقية أمام لجنة حقوق الإنسان (CCPR 2026)

الدولة	الجلسة	الوقت	نوع الإجراء	ملاحظات
تنشاد	١٤٥	مارس ٢٠٢٦	اعتماد قائمة المسائل (LOIPR)	إجراء تحضيري (بدون وفد)
الكونغو الديمقراطية	١٤٥	مارس ٢٠٢٦	اعتماد قائمة المسائل (LOIPR)	إجراء تحضيري (بدون وفد)
السنغال	١٤٥	مارس ٢٠٢٦	اعتماد قائمة المسائل (LOIPR)	إجراء تحضيري (بدون وفد)
بوتسوانا	١٤٥	مارس ٢٠٢٦	اعتماد قائمة المسائل (LOIPR)	تقييم فني للتنفيذ

الدولة	الجلسة	الوقت	نوع الإجراء	ملاحظات
إسواتيني	المواعيد النهائية	فبراير ٢٠٢٦ (تاريخ التقديم)	اعتماد قائمة المسائل (LOIPR)	تزامن مع الاستعراض الدوري الشامل (UPR)
السودان	المواعيد النهائية	أكتوبر ٢٠٢٦	اعتماد قائمة المسائل (LOIPR)	ضغط مزدوج مع الاستعراض الدوري الشامل (UPR)
غامبيا، ليبيريا، غينيا	المواعيد النهائية	غامبيا وليبيريا (أكتوبر ٢٠٢٦) غينيا (سبتمبر ٢٠٢٦)	اعتماد قائمة المسائل (LOIPR)	التحضير لمراجعات ٢٠٢٧

يوصى للباحثين والمنظمات الحقوقية بتركيز جهود الرصد والتوثيق قبل ٦ أشهر من مواعيد الدورات المذكورة، لضمان وصول المعلومات الميدانية إلى الآليات الأممية في الوقت المناسب للتأثير على مخرجات هذا العام الحاسم.